



لعام
• 2024

للاتحاد
العام
للمزارعين
الأردنيين

التقرير
الإداري

❖ كلمة الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم

مندوب معالي الوزير المحترم ،،،

أصحاب السعادة الزملاء الكرام ،،،

السيدات والسادة

بداية نؤكد كمزارعين ومنتسبي القطاع الزراعي وقوفنا خلف الراية الهاشمية
معاهدين بأن نبقي كما الأباء والأجداد على العهد باقون والذود على ثرى
الأردن بكل ما نملك .

الاخوة الحضور ،،،

هذا الاجتماع الثاني للهيئة العامة في هذه الدورة وكنت قد ذكرت في التقرير
الاداري السابق بأن الصدق في النوايا في القول والعمل ، ولأجل ذلك ومن
ومن أجله ستكون بأذن الله نوفي بوعدنا بأن نصدقكم القول لكل ما هو مهم

وهام لقطاعنا الزراعي وها أنا أكرر الجملة للمرة الثانية بأن نَصَدِّقْكم القول
إن شاء الله .

الاخوة والاخوات ،،،

إن العام الماضي كان من أصعب وأقسى المواسم على القطاع الزراعي
فالاحداث المؤسفة الجارية على الاشقاء في غزة وفلسطين ألقت بظلمها الثقيل
على النواحي النفسية والحياتية ونمط السلوك والاستهلاك لدى الاردنيين بكافة
شرائحهم كيف ... لا ... وهم التوأم لنا ، يضاف إلى ذلك الاحوال الجوية التي
سادت هذا الموسم وهي الاصعب منذ ما يقارب الـ 100 عام حسب حديث
المصادر الرسمية لخبراء الطقس والمناخ ، فجفاف الموسم أثر بشكل مباشر
على القطاع الزراعي بشقية النباتي والحيواني فيما يخص الهطول المطري
والانخفاض الحاد بدرجات الحرارة والارتفاع الحاد بدرجات الحرارة .

اصحاب السعادة ،،
الإخوة والأخوات الحضور ،،

❖ إن الحديث عن القطاع الزراعي لهذا العام حديث إن أردنا أن نوضحه برسم بياني فنجد أنه مرة صعوداً ومرات عديدة في انخفاض ولكن بقي المزارع كما هو يساهم بتوفير الأمن الغذائي للسوق المحلي وأسواق الدول الصديقة والشعبية ، وكما كانت الظروف الجوية التي سادت ذاك العام إلا مؤشر سينعكس سلباً على القطاع بدءاً من الثروة الحيوانية مروراً بالمحاصيل الحقلية وإنهاءً بالأشجار المثمرة والزراعات الصيفية ، ولكن ما نخشاه حقيقية في هذا المجال هو ارتفاع المديونية وزيادة المتعطلين عن العمل لأننا نعلم جميعاً بأن القطاع الزراعي مولد لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى إلا أن وعلى الرغم من ثقل كاهله إلا أنه استجاب ونفذ رؤى جلالة الملك وبمعزل عن أي دعم رسمي.



التحديات في القطاع الزراعي :

أولاً : التغيرات المناخية :

ألقت بظلالها على القطاع الزراعي لهذا الموسم وبشكل أوسع شملت كل القطاعات الحيوانية والنباتية وحتى النحل لم ينجو هذا الموسم من الآثار السلبية للتغيرات المناخية .

ثانياً : الأحداث الجيوسياسية وما ينتج عنها من قرارات سياسية عالمية أثرت على القرارات الاقتصادية عالمياً .

ثالثاً : التشريعات والقوانين النازمة في القطاع الزراعي .

الثروة النباتية : ((التحديات))

1- إضافة إلى التغيرات المناخية كان هناك عدة أمور أثرت سلباً على القطاع

الزراعي نذكر فيها على سبيل المثال :

➤ غياب العمالة الوافدة وتشريعات قاسية بحق المزارع

➤ ارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج .

➤ ارتفاع حجم المديونية .

➤ ارتفاع فاتورة الكهرباء .

➤ ارتفاع فاتورة الطاقة .

الاجراءات والحلول المقترحة:

الإجراءات والحلول المقترحة لتخفيف الآثار السلبية من تغيرات مناخية ومعوقات القطاع :

1-مخاطبة الجهات الرسمية ما يلي :

- إعفاء المزارعين من فوائد القروض وإعادة جدولتها بدون فوائد .
- توجيه المزارعين إلى زراعات استراتيجية تساهم في إيجاد أسواق بديلة .
- تخفيض الرسوم على الخضار والفواكة في أسواق الجملة المركزي واعتماد نسبة مئوية لحين يتحقق البيع بالوزن في أسواق الجملة .
- حماية المنتج المحلي ومنع دخول حاصلات بستانية في الأوقات التي يكون الانتاج المحلي في الأسواق .
- دعم صغار المزارعين .

2-تعديل قانون الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين ليقوم بدوره بشكل كامل
إلا أنه لا زال حبيس الأدراج ،وما نراه هو في إنشاء المزيد من
الجمعيات حتى أصبحت المقولة ((بأن الإتحاد لا يمثلني)) .

➤ الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة :-

تم عدة جلسات شهرية لمجلس الإدارة وكانت أبرز القرارات تتعلق بدعم القطاع الزراعي بشقبة النباتي والحيواني ، وتم تنفيذ معظم القرارات الصادرة عن المجلس إلا أن النتائج مخيبة للآمال لسبب التباطؤ في القرارات الحكومية ، وكان هناك قرارات هامة فيما يتعلق بطلب لقاء جلالة الملك ورئيس الوزراء إلا أنه وبكل أسف لم يكن هناك استجابة على الرغم من المتابعة الهاتفية والكتب الرسمية .

➤ قطاع الثروة الحيوانية ،،،

في ظل الظروف الراهنة والسائدة من أحداث متسارعة عالميا وارتفاع لاجور الشحن والتأمين اصبح قطاع الثروة الحيوانية من القطاعات المهددة بالزوال والانحسار ولاسباب نوجز البعض منها :

- عدم الاستعداد الكافي للتغيرات المناخية .
- عدم اخذ تصريحات المهنيين بشؤون المناخ على محمل الجد .
- غياب الدعم البيطري المتكامل .
- ظهور بعض الاوبئة لغياب المراعي والشجيرات الرعوية .
- ارتفاع اسعار الاعلاف .
- ارتفاع المديونية وخاصة صغار مربي الدواجن .
- غياب البحث العلمي الحقيقي لتنمية الثروة الحيوانية .

➤ وزارة المياه والري ،،،

- متابعة الاحوال الموسمية واقامة المزيد من الحصاد المائي .
- ادارة حكيمة للآبار المخالفة واستخدامها في الزراعات الحقلية .
- المطالبة بحصة الاردن المائية من جميع الدول المحيطة .
- اعفاء المزارعين من القيم المالية والفوائد الرأسمالية .
- زيادة ضخ المياه في الاوقات الحرجة .
- تخفيض اثمان المياه للآبار الارتوازية .

➤ وزارة الصناعة والتجارة ،،،

- دراسة شاملة بالتعاون مع وزارة الزراعة واتحاد المزارعين لدراسة الكلفة الحقيقية ومن ثم تحديد سقف سعري .
- دعم الاعلاف وعدم رفع اسعارها .
- حماية المنتج المحلي .
- اعادة النظر بالمستوردات من المواد الغذائية وفرض رسوم جمركية .

➤ امانه عمان الكبرى ،،،

- اعادة النظر باسواق الجملة المركزية وتعليماتها .
- الغاء الرسوم المستوفاه على الخضار والفواكه المعدة للتصدير .
- البيع بالوزن .
- تخفيض الرسوم المستوفاه داخل سوق الجملة المركزي .
- تخصيص مبالغ مالية لاتقل عن 10 % من ايرادات اسواق الجملة المركزي .

➤ مجلس الأمة :

مراجعة شاملة لكافة القوانين والانظمة والتعليمات النازمة للعمل في القطاع الزراعي.

➤ وزارة العمل :

- اعادة النظر برسوم العمالة الوافدة وشروطها .
- فتح باب الاستقدام للعمالة الوافدة .

ورشات العمل :

أقام الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين ورشات عمل تتعلق بالثروة الحيوانية وكانت في ثلاثة مواقع في الشوبك بمحافظة معان ومحافظة المفرق ، أيضاً أقام الاتحاد ورشات عمل بخصوص الطاقة البديلة .

الأخوة والأخوات ،،،

نعلم علم اليقين بأن التقرير الاداري ليس بحجم الطموح ولكن اجتهدنا وحاولنا التواصل مع كافة الفروع لعرض مشاكلهم والتحديات التي تواجه كل محافظة فمنهم من كان يفعل دور الاتحاد اعلام ومنهم من كان يقوم بزمam المبادرة ومراجعة الجهات الرسمية مع أننا نتمنى عمل الأخوة الاتحاد وجود الاتحاد معهم في كافة اللقاءات والاجتماعات تأييداً لمطالبهم .

واخيرا ، ، ،

نتمنى ونسأل الله عز وجل ان يكون العام القادم عاما زراعيا وقد تحقق الامن الغذائي وكانت هناك رفعة للمزارع واصبح يساهم بالدخل القومي بنسبة اعلى من خلال اعتماد القطاع كمصدر رئيسي لحل مشكلتي الفقر والبطالة .

حمى الله الاردن قيادة وحكومة وشعبا ،،،



من الواضح مما تقدم أننا لا نستطيع العمل بمعزل عن الآخرين من أجل إيجاد حلول دائمة ، هذا هو السبب في أن بناء وتعزيز الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني أمر بالغ الأهمية لحل تحديات إدارة الأراضي ، منها تأتي المشاركة في الخبرات والدروس حول مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والسياسات الشاملة للقطاع الزراعي ، فهذا سينعكس ايجابيا نحو ارشادات طوعية للحكومة المسؤولة .